27 يوليو/تموز 2021
قدهاعملا ةيميلاعبينعملا لماعلا قيرفلا نءر داصلا

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر السابع للدول الأطراف
جنيف، 30 آب/أغسطس – 03 أيلول/سبتمبر 2021

الفريق العامل لمعاهدة تجارة الأسلحة المعني بعالمية المعاهدة
مسودة تقرير الرئيسين المشاركين إلى المؤتمر السابع للدول الأطراف

مقدمة

1. يعرض الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، السفير لانسانا غبيري من سيراليون والسفير فيديركو فيلجاس من الأرجنتين[1] مسودة هذا التقرير على المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ويقصد منه أن يعكس الجهود المبذولة دعماً لعالمية معاهدة تجارة الأسلحة والفريق العامل في عام 2021. ويقترح التقرير أيضاً توصيات بشأن الخطوات التي تتخذ بشأن عالمية المعاهدة فيما بعد المؤتمر السابع للدول الأطراف.

خلفية

2. كذلك يؤكد قسم الديباجة من المعاهدة على الرغبة في تحقيق الالتزام العالمي بهذه المعاهدة. وتنص المادة 17(4) من المعاهدة على أن يقوم مؤتمر الدول الأطراف "ببحث واعتماد التوصيات المتعلقة بتنفيذ هذه المعاهدة وتفعيلها، وبتعزيز عالميتها بوجه خاص". وتلقي هذه النصوص من المعاهدة الضوء على تعزيز عالمية المعاهدة باعتباره عنصراً حاسماً للمعاهدة يستحق اهتمام جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة.

3. أنشأ المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الفريق العامل بهدف قيادة عملية تنسيق الأفكار بشأن موضوع العالمية مع النظر في تحديد أنسب السبل لدفع الموضوع قُدماً. أيّد المؤتمر الثالث للدول الأطراف أيضاً مسودة تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك اختصاصات الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة وخطة العمل الأولية الخاصة بالفريق العامل المعني بالعالمية[2]. نظر المؤتمر الخامس للدول الأطراف في مسودة تقرير الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية معاهدة تجارة الأسلحة[3] وقرر اعتماد مجموعة أدوات عالمية المعاهدة و"حزمة الترحيب بالدول الجديدة في معاهدة تجارة الأسلحة"؛ وشجّع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة على ترجمة هاتين الوثيقتين إلى اللغات التي يمكن أن تساعد في تعزيز فهم المعاهدة، وطلب من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تحميل كلا الوثيقتين على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة؛ وطلب من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الاستمرار في تحليل اتجاهات ومعدل عالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتقديم التقارير سنوياً إلى مؤتمر الدول الأطراف.

4. وهذه وثائق تأسيسية نظراً لأنها تتعلق بعمل وولاية الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة أثناء الفترة التي سبقت المؤتمر السابع للدول الأطراف.

تعيين الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة

5. فوَّض المؤتمر السادس للدول الأطراف رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف بمسؤولية تيسير عمل الفريق العامل حتى الجلسة السنوية العادية التالية للمؤتمر (المؤتمر السابع للدول الأطراف). وفي 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، عيّن رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف السفير فيديركو فيلجاس من الأرجنتين (رئيس المؤتمر السادس للدول الأطراف) رئيسًا مشاركًا

[1] يتّبع تعيين الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة الممارسة السابقة التي يتولى فيها رئيس آخر مؤتمر للدول الأطراف والرئيس الحالي قيادة العمل بشأن عالمية معاهدة تجارة الأسلحة.
[2] ATT/CSP3.WGTU/2017/CHAIR/160/Conf.Rep
[3] ATT/CSP5.WGTU/2019/CHAIR/532/Conf.Rep

للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة. بهدف الاستفادة من عمل الرؤساء المشاركين السابقين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة.

تحديث بشأن جهود الدعوة

6. بصفتها رئيساً للمؤتمر السابع للدول الأطراف، كانت إحدى أولويات سيراليون تتمثل في تشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يسَّر رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف إعداد ومعالجة القرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة عام 2020[4] خلال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جرى التصويت عليه بموافقة 150 دولة. وهذا القرار، على وجه التحديد "يهيب بجميع الدول التي لم تصدّق بعد على المعاهدة أو تقبلها أو تقرها أو تنضم إليها أن تفعل ذلك وفقاً للإجراءات الدستورية لكل منها، من أجل تحقيق عالميتها".

7. وفي أثناء هذه الدورة، تأثرت جهود الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في تعزيز المعاهدة بفعل القيود الصحية وقيود السفر التي فرضت نتيجة فيروس كوفيد-19. وبرغم هذا العائق، قام الرئيسان المشاركان بتنفيذ أنشطة فردية ومشتركة لتحقيق العالمية من خلال المشاركة مع الممثلين الدائمين للدول التي لم تصبح بعد من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة للتأكد من اهتمام حكوماتها بالانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة والتحديات التي تواجهها في ذلك.

8. كتب رئيس سيراليون، فخامة الرئيس د. جوليوس مادا بيو، مخاطباً رؤساء الدول التي لم تصبح بلدانهم بعد من الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، مشجعاً إياهم على الانضمام للمعاهدة. واعتمد سيراليون استراتيجية لتحديد الأولويات الاستراتيجية، حيث فصلت الدول غير الأطراف إلى مجموعتين. شملت المجموعة الأولى الدول التي تعتبر وشيكة الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة بناءً على التطورات التي جرت على المستوى الوطني، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التوقيع على المعاهدة دون التصديق عليها، بينما ضمت المجموعة الثانية الدول التي أشارت إلى أن انضمامها للمعاهدة هو احتمال أبعد. كانت الخطابات التي أرسلت إلى المجموعة الأولى مخصصة وسعت إلى تناول الظروف الخاصة بهذه الدول. سلّم السفير غبيري خطاب رئيس سيراليون شخصياً باليد إلى 24 من الدول غير الأطراف، منها 13 دولة من إفريقيا و7 دول من آسيا ودولة واحدة من أوروبا ودولة واحدة من الأميركتين ودولتان من أوقيانوسيا. أُرسل 29 خطاباً مباشرة إلى البعثات الدبلوماسية والمكاتب القنصلية لباقي الدول.

9. بالإضافة إلى ذلك، تعمل رئاسة المؤتمر السابع للدول الأطراف في مشروع لإشراك أعضاء البرلمانات في عالمية معاهدة تجارة الأسلحة. ولبدء تفعيل المشروع بشكل ملموس، أرسل خطاب مشترك موقع من رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتين تشونغونغ، يطلب من البرلمانيين زيادة الوعي بشأن المعاهدة والانخراط في حوار بناء بشأن آثار التدفقات غير المشروعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى أكثر من 80 برلمانياً في البلدان التي لم تنضم بعد إلى معاهدة تجارة الأسلحة.

10. أثناء المشاورات غير الرسمية الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي عقدت في تموز/يوليو من هذا العام، نظمت الأرجنتين وسيراليون اجتماعين عبر الإنترنت بشأن العالمية لبناء الزخم في الفترة السابقة للمؤتمر السابع للدول الأطراف. ضم الاجتماع الأول مجموعة من ستة عشر دولة قُيِّمَت على أنها من المحتمل أن تنضم إلى معاهدة تجارة الأسلحة، وضم الاجتماع الثاني مجموعة من ثمان وثلاثين دولة. دُعيَ المسئولون العاملون في جنيف والعواصم لحضور الاجتماعات. كما شاركت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، والتي تحدثت عن العملية التي تقوم بها الدول لكي تصبح دولة طرف وعن الدعم المتاح، وعن مراقبة الأسلحة، مما أوضح السبب الذي يدعو الدول للانضمام للمعاهدة. رحب الرئيسان المشاركان بالمشاركين من جميع الدول، وبخاصة كولومبيا وفيجي وكينيا وماليزيا والفلبين وتركيا وزيمبابوي وتحدث جميعهم عن موقفهم من الانضمام إلى المعاهدة، وبخاصة التقدم المحرز والتحديات التي واجهتهم على طريق الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة. عبرت بعض البلدان عن تحديات محددة تواجهها في الانضمام للمعاهدة، والتي شملت على سبيل المثال لا الحصر، البيئة المجاورة غير المستقرة والمخاوف الأمنية التي تفرضها البلدان التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد؛ والعوائق البيروقراطية، وبخاصة التحديات التي يفرضها تكوين المجلس التشريعي والمناصب الإدارية الرئيسية وتأخر التصديق المحلي على العملية. وعلى مدار عمله في مجال العالمية، نسّق الفريق العامل مع أصحاب المصلحة الآخرين، ومنهم المجتمع المدني.

11. التقى الرئيسان المشاركان إحدى الدول، والتي لها دور كبير في تجارة الأسلحة العالمية، بشأن وضعها فيما يخص معاهدة تجارة الأسلحة. وأبرز الرئيسان المشاركان أهمية مشاركة هذه الدولة وتفاعلها أثناء المؤتمر السابع للدول الأطراف القادم ودعيا هذه الدولة إلى النظر في وضعها بالنسبة لمعاهدة تجارة الأسلحة، وفي الأساس مع النظر في أهمية مشاركة هذه الدولة في اجتماعات منتدى تبادل المعلومات بشأن تحويل الوجهة، والتي لا يمكن أن يشارك فيها إلا الدول الأطراف والدول الموقعة، نظراً لسرية المعلومات التي تتبادلها هذه الهيئة الفرعية.

[4] 2020 قرار الجمعية العامة، "معاهدة تجارة الأسلحة"،A/RES/75/64 ، اعتمد في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020.

اجتماع الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة، 27 نيسان/إبريل 2021

12. في هذه الدورة، ونظراً لجائحة فيروس كوفيد -19 وما أعقبها من قيود فرضت على السفر الدولي وعلى عقد الاجتماعات، اتفقت الدول الأطراف على عقد اجتماع تحضيري واحد بصورة افتراضية وأن تعقد بعد ذلك مشاورات عن بعد بين الدورتين للانتهاء من الوثائق الناشئة عن الاجتماع التحضيري.

13. وبالتالي عقد الفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة اجتماعه الذي ترأسته سيراليون والأرجنتين. وقدمت الدول الدعم للرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بعالمية المعاهدة في جهودهما لتحقيق العالمية. وفي التحديث الذي قدمته بشأن العالمي، قالت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أن هناك 110 دولة طرف، منها خمس دول انضمت عام 2020: أفغانستان والصين وناميبيا ونيوي وسان تومي وبرينسيبي. ظل معدل العالمية في انخفاض، مع تناقص أعداد الدول التي تنضم للمعاهدة سنوياً. ويوجد في آسيا أكبر عدد من الدول غير الأطراف في أي منطقة.

14. كانت النقاط الأساسية من المناقشات:

- أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سوف يموّل إصدار مجموعة أدوات عالمية معاهدة تجارة الأسلحة. وسوف تنشر مجموعة الأدوات في كتيّب قبل المؤتمر السابع للدول الأطراف.
- ذكرَّت جمهورية كوريا المشاركين بأنها كانت قد خصصت في عام 2020 مبالغ مالية لترجمة 'مجموعة أدوات عالمية معاهدة تجارة الأسلحة' و'حزمة الترحيب' إلى العديد من اللغات الأسيوية. عبرت اليابان عن امتنانها لهذا العمل وعن أهمية زيادة التوعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأبلغت الفلبين أنها تبذل جهوداً لتحقيق التناغم بن تشريعاتها الوطنية والتزامات المعاهدة وأضافت أن حكومتها تعمل من أجل التصديق على المعاهدة بمجرد تحقيق الشروط اللازمة لذلك. كما شجعت على مزيد من التوعية في المنطقة الآسيوية.
- قدمت بعض الدول تحديثات بشأن أنشطة العالمية التي قامت بها منذ المؤتمر السادس للدول الأطراف. وقد تبادلت المعلومات بشأن العمليات التشريعية المحلية وجهودها لتنسيق تشريعاتها الوطنية مع التزامات المعاهدة، كشرط مسبق للتصديق عليها. كما ناقشت أيضاً اجتماعات التوعية الثنائية وورش العمل الإقليمية بالإضافة إلى المساعدات المتلقاة والمقدمة لدعم جهودها في الانضمام إلى المعاهدة.
- كما ألقى المشاركون الضوء على أهمية التعاون الدولي والمساعدات الدولية في مساعدة البلدان على تعزيز قدراتها الوطنية للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأكدوا على أهمية تنفيذ التوعية للبرلمانيين في البلدان المحتمل أن تصدق على المعاهدة أو تنضم إليها.
- قدمت مقترحات عديدة لتعزيز تنسيق جهود العالمية. على سبيل المثال، قدم مقترح لعقد اجتماع (اجتماعات) غير رسمي قبل المؤتمر السابع للدول الأطراف، لتيسير التنسيق المُحسّن والتعاون بين شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة والدول الأطراف بشأن استراتيجيات عالمية المعاهدة.
- ألقى آخرون الضوء على ضرورة تركيز الجهود على البلدان المصدرة والمستوردة للأسلحة بالإضافة إلى البلدان الموجودة في مناطق تشهد مشاركة محدودة في معاهدة تجارة الأسلحة.
- أخطرت بنما المشاركين بإسهامها في عالمية المعاهدة من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان عن طريق إصدار توصيات للدول الخاضعة للاستعراض بأن تنظر نظرة إيجابية إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.
- وأبرزت بعض الوفود الدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني في أنشطة التوعية الخاصة بمعاهدة تجارة الأسلحة. وقدمت حملة مراقبة الأسلحة ما قامت به من جهود لتعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة في مناطق آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع إلقاء الضوء على الحاجة لتقديم مزيد من المساعدات إلى البلدان في هذه الأقاليم. وقد ذُكِّرنا أن جميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة لهم دور هام يمكنهم القيام به في تعزيز وتحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة.

المضي قدماً نحو تحقيق عالمية معاهدة تجارة الأسلحة

15. تعتبر العالمية أمراً حاسماً لتحقيق أهداف معاهدة تجارة الأسلحة. وعلى الرغم من أن عام 2020 شهد انضمام خمس دول أطراف جديدة إلى معاهدة تجارة الأسلحة، ستكون هناك حاجة إلى جهود أكبر في المستقبل للحفاظ على هذا الزخم. من

خلال العمل المُنجَز خلال هذا العام وبخاصة التعليقات المُتلقاة أثناء المشاورات غير الرسمية والاجتماعات الثنائية التي أجراها رئيس المؤتمر السابع للدول الأطراف، سوف تكون النقاط التالية هامة على سبيل إحراز التقدم في مجال عالمية المعاهدة:

- هناك حاجة إلى جهود مستمرة لتعزيز فهم أهداف معاهدة تجارة الأسلحة بين الدول غير الأطراف. ودائماً يكون هناك مفهوم خاطئ أن هذه الاتفاقية تهدف إلى نزع السلاح.
- من المهم المشاركة في حوار يتناول فوائد معاهدة تجارة الأسلحة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. ويمكن لمثل هذا الحوار أن يستجيب للمخاوف التي قد تكون لدى الدول بشأن كيفية تأثير الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة على أمنها.
- بالنسبة لبعض الدول، سوف يكون التعاون والمساعدات من الأمور الأساسية لانضمامها إلى معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها لها. ولهذا السبب، يجب على الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وأصحاب المصلحة فيها أن يستمروا في استكشاف جميع السبل لتعزيز ودعم الصندوق الاستئماني الطوعي.
- يلزم الدخول في حوار مباشر مع الدول غير الأطراف لفهم ما هي التحديات التي تعوق تقدم العالمية والتي يمكن تقديم الدعم للتغلب عليها.
- سوف يساعد التنسيق وتبادل المعلومات بين شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة، ولجنة الصندوق الاستئماني الطوعي والدول الأطراف وأصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة في جهود العالمية. ويمكن تيسير مثل هذا التنسيق من خلال التبادلات غير الرسمية تحت قيادة الرؤساء القادمين.
- يمكن أن تسهم الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة إسهاماً كبيراً في عالمية المعاهدة من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان عن طريق إصدار توصيات للدول الخاضعة للاستعراض بأن تنظر نظرة إيجابية إلى التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة.

***